

الاٰسِم
٢٠٠٣ بِرَأْسِ

اللجنة الوزارية الخاصة بقصر بعض المهن والوظائف على البحرينيين تبحث برامج التدريب وملائمتها ومساهمة قطاع البيع بالتجزئة في فرص العمل



بن صالح الصالح وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي بن عبدالله الشعلة والأمين العام لمجلس الوزراء الدكتور ياسر بن عيسى الناصر والوكيل المساعد للشئون الاقتصادية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الدكتور زكريا أحمد هجرس. فيما شارك في الاجتماع رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد كانو وفاروق المؤيد وخالد الزيانى وجاد الحجاج ومراد علي مراد ومحمد الزامل وعادل العالى وفیصل جواد وخالد احمد من ديوان سمو رئيس الوزراء.

والرابع خلق وتشجيع رجال أعمال بحرينيين جدد في مجالات قطاع البيع بالتجزئة. وفي ضوء ذلك قررت اللجنة استكمال اجتماعاتها بعد اعداد الدراسات وأوراق العمل التي تترجم هذه الأهداف والتطلعات الى خطوات واجراءات عملية يمكن تنفيذها على وجه السرعة. حضر الاجتماع من جانب اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء بخصوص قصر بعض المهن والوظائف على البحرينيين كل من وزير شئون رئاسة مجلس الوزراء محمد بن ابراهيم المطوع ووزير التجارة والصناعة علي

تمهيل المواطنين واعدادهم للانخراط فيها من خلال ربط فرص العمل ببرامج التدريب الملائمة وبما يلي احتياجات سوق العمل وبضمن استمرار التنمية الاقتصادية في البلاد حيث تركز البحث في هذا السياق حول أربعة محاور أساسية الأول يتصل بالتدريب وملائمتها لاحتياجات سوق العمل والثاني مساهمة قطاع البيع بالتجزئة في توفير فرص عمل جديدة والثالث توظيف الرسوم المحصلة من اصدار رخص عمل الأجانب في متطلبات التدريب المهني للبحرينيين العاطلين عن العمل

استناداً الى توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر بالاسراع في تطبيق قرار مجلس الوزراء بخصوص قصر بعض المهن والوظائف على البحرينيين واصلت اللجنة الوزارية المعنية اجتماعاتها في هذا الاطار وعقدت اجتماعها الثالث صباح أمس بديوان صاحب السمو رئيس الوزراء بحضور ممثلين عن مختلف الشرائح وممثلين عن مختلف القطاعات التجارية والمالية والصناعية في الدولة وذلك بهدف التباحث والتشاور معهم حالياً المبادرات التي طرحتها الحكومة لبحرينة بعض المهن والوظائف والوقوف على آلية التنفيذ الملائمة التي تحول دون أي ارباك قد يطرأ تنفيذ هذه القرارات وذلك من منطلق حرص الحكومة على عدم الاضرار بمصالح اي طرف من اطراف الانتاج وتأكيد استقرار السوق. واستمعت اللجنة في هذا الخصوص الى وجهات النظر وعدد من المقتراحات. وفي هذا الشأن بحثت اللجنة سبل خلق وتوسيع فرص عمل جديدة واقتراح برامج تدريب مناسبة تفضي الى